Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

اهمية السياسة المالية وسعر الصرف للحد من التضخم في العراق للمدة (2004 - 2024)

عباس داود سلمان
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد
أستاذ دكتور أزهار حسن علي أبو نايلة
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد

importance of Fiscal Policy and the Exchange Rate in Reducing Inflation in Iraq for the Period (2004–2024)

sa4304682@gmail.com
drazharhassan17@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان اهمية السياسة المالية وسعر الصرف في كبح معدلات التضخم في العراق، ومن خلال تحليل أداء هذين المتغيرين في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة. حيث تسعى هذا الدراسة إلى إبراز الكيفية التي تسهم بها أدوات السياسة المالية، خاصة الإنفاق العام والإيرادات الحكومية وسعر الصرف، في التأثير في المستوى العام للأسعار، ومدى انسجامها مع توجهات السياسة النقدية. كما تركز على دور تقلبات سعر الصرف الرسمي والموازي في نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات. تعتمد الدراسة منهجاً كمياً وتحليلياً بالاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي ووزارة المالية والمؤسسات الإحصائية ذات العلاقة، مع توظيف نماذج قياسية ملائمة لقياس أثر السياسة المالية وسعر الصرف في التضخم. ويتم من خلال هذه النماذج اختبار فرضية البحث القائلة بوجود علاقة معنوية بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف وبين معدلات التضخم في العراق. وتتناول الدراسة كذلك طبيعة التنسيق المؤسسي بين السلطات المالية والنقدية، وأثر ضعف هذا التنسيق في إضعاف القدرة على التحكم في الضغوط التضخمية. كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن فعالية السياسة المالية في كبح التضخم تظل محدودة في ظل هيمنة الإيرادات النفطية وارتفاع مستويات الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج، الأمر الذي يفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. كما أظهرت النتائج أن استقرار سعر الصرف يعد عاملاً رئيساً في الحد من انتقال الصدمات التضخمية من الخارج، إلا أن الاعتماد على سياسة سعر صرف شبه ثابت دون إصلاحات موازية في البنية الإنتاجية يقلل من ديمومة هذا الاستقرار. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وإعادة هيكلة الإنفاق العام، واعتماد سياسات صرف أكثر مرونة مدعومة بإصلاحات هيكلية، بما يسهم في تحقيق استقرار أسعار أكثر استدامة في العراق.

Abstract

The study aims to evaluate the effectiveness of fiscal policy and the exchange rate in curbing inflation rates in Iraq by analyzing the performance of these two variables in light of the economic and financial transformations that the Iraqi economy has witnessed over the study period. The study seeks to clarify how fiscal policy instruments, particularly public expenditure and government revenues, together with exchange rate policy, contribute to influencing the general price level, and the extent to which these instruments are consistent with the orientations of monetary policy. It also focuses on the role of fluctuations in the official and parallel exchange rates in transmitting external shocks to the domestic economy and their impact on the prices of goods and services The study adopts a quantitative and analytical approach based on official data issued by the Central Bank, the Ministry of Finance, and the relevant statistical institutions, while employing appropriate econometric models to measure the impact of fiscal policy and the exchange rate on inflation. Through these models, the

study tests the research hypothesis that there is a statistically significant relationship between fiscal policy and exchange rate variables, on the one hand, and inflation rates in Iraq, on the other. The study also examines the nature of institutional coordination between fiscal and monetary authorities and the extent to which weak coordination undermines the ability to manage and control inflationary pressures The findings indicate that the effectiveness of fiscal policy in curbing inflation remains limited in light of the dominance of oil revenues and the high levels of current expenditure at the expense of productive investment expenditure, which contributes to deepening structural imbalances in the economy. The results also show that exchange rate stability is a key factor in reducing the transmission of inflationary shocks from abroad; however, reliance on a quasi-fixed exchange rate policy without implementing parallel reforms in the productive structure reduces the sustainability of this stability. The study recommends enhancing coordination between fiscal and monetary policies, restructuring public expenditure, and adopting a more flexible exchange rate policy supported by structural reforms, in a way that strengthens the prospects for achieving more sustainable price stability in Iraq.

أولا: المقدمة

تعد ظاهرة التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، لما تخلّفه من آثار سلبية في القوة الشرائية للمواطنين والاستقرار الاقتصادي الكلي. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الاقتصادات الريعية مثل العراق، حيث يعتمد تمويل الموازنة العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية المتقلبة. في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة أدوات السياسة المالية وسعر الصرف ودورهما في كبح معدلات التضخم والحد من تقلبات المستوى العام للأسعار. تمثل السياسة المالية، من خلال الإنفاق العام والإيرادات الحكومية، أحد المحاور الرئيسة المؤثرة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي في اتجاهات التضخم. في المقابل، يعد سعر الصرف قناة أساسية لانتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، خاصة في ظل الانفتاح التجاري والاعتماد الواسع على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات. ومن ثم فإن استقرار سعر الصرف يسهم في تخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن تقلبات الأسعار العالمية. تنطلق هذه الدراسة من الحاجة إلى تقييم مدى فاعلية السياسة المالية وسعر الصرف في كبح معدلات التضخم في العراق، من خلال تحليل سلوك هذه المتغيرات خلال مدة الدراسة وبيان طبيعة العلاقات القائمة بينها. كما تسعى إلى إبراز مدى انسجام توجيه السياسة المالية مع أهداف السياسة النقدية، وقياس قدرة صانع القرار الاقتصادي على توظيف هذين المسارين لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار السعري، بما يدعم متطلبات النمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا: مشكلة البحث

يمثل التضخم أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. فبعد عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد توسعاً في الإنفاق العام واعتماداً ملحوظاً على سعر الصرف كأداة للحد من التضخم.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمثله الاستقرار السعري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي ، إذ يعد التضخم المرتفع من أبرز المشكلات التي تؤثر في القوة الشرائية للأفراد وفي كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق، بما يسهم في تقديم تحليل اقتصادي يمكن أن يفيد صانعي السياسات في تبني سياسات أكثر فاعلية للحد من الضغوط التضخمية، لاسيما خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤) التي شهدت تحولات اقتصادية مهمة في الاقتصاد العراقي.

رابعا: اهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أهمها:

١. تحليل تطور معدلات التضخم في العراق خلال المدة.(2004–2024)

٢. دراسة دور السياسة المالية في التأثير في معدلات التضخم.

٣. تحليل أثر سعر الصرف في المستوى العام للأسعار في العراق.

٤. تقييم مدى فاعلية السياسة المالية وسعر الصرف في كبح الضغوط التضخمية.

خامسا: فرضية الدراسة

تسهم السياسة المالية وسعر الصرف بصورة معنوية في التأثير في معدلات التضخم في العراق، إلا أن درجة فاعلية كل منهما في كبح الضغوط التضخمية تختلف تبعاً لطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

سادساً: حدود الدراسة

١- تمثلت الحدود الزمنية في بحث للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) حيث غطت الدراسة هذه المدة كونها مرحلة شهدت تحولات جوهرية في السياسات المالية والاقتصادية

٢- الحدود المكانية حيث يعد الاقتصاد العراقي البعد المكاني لهذه الدراسة

سابعاً: منهجية الدراسة

أعتمد البحث المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الجانب النظري لمتغيرات البحث لتحليل أداء السياسة المالية وتحديد مواطن القوة والضعف والاستعانة بالبيانات والإحصاءات وتحليلها بالاستناد الى التقارير الاقتصادية والبيانات الصادرة من الجهات الحكومية والدولية ذات العلاقة، والأسلوب الكمي باستخدام البيانات الاقتصادية والإحصائية للتحليل الاقتصادي لتفسير أهمية العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات البطالة.

ثامناً: هيكلية الدراسة: تحقيقا لهدف البحث ولاختبار فرضيته، جاءت الدراسة في ثلاث مباحث وكالاتي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

اولاً: – مفهوم السياسة المالية وسعر الصرف، الأهمية والاهداف والاثار

تشير السياسة المالية إلى مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة باستخدام أدواتها الرئيسة، والمتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة (الضرائب)، بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي الكلي لتحقيق أهداف محددة مثل النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل. وتُعد السياسة المالية أداة رئيسة في إدارة الطلب الكلي، إذ تستخدمها الدولة للتأثير في مستويات الإنتاج والتشغيل والأسعار. كما تعرّف السياسة المالية بأنها "استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والضرائب من أجل التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي. عرف تقييم أداء السياسة المالية بأنه "تحليل كمي ونوعي لمدى نجاح أدوات السياسة المالية مثل الضرائب والإنفاق العام في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو والتوزيع العادل في استغلال الموارد" **(Musgrave,1989, p.45)**.

وتبرز أهمية السياسة المالية في مجموعة من الجوانب الأساسية: (Rosen & Gayer,2014,p.131).

١-**تحقيق الانضباط المالي:** يساعد التقييم في ضبط مستويات العجز والدين العام من خلال الرقابة المستمرة على الإنفاق والإيرادات والتأكد من الالتزام بالقواعد المالية المعتمدة.

٢-**تعزيز الشفافية والمساءلة:** حيث يوفر التقييم أداة للرقابة ويكشف عن الانحرافات بين الخطة المالية والتنفيذ الفعلي، بحيث يعزز من أساليب مواجهة الانحرافات في الخطة.

٣-**تحسين كفاءة تخصيص الموارد:** من خلال تحليل الأداء يمكن للحكومات تعديل أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات العائد الأعلى اقتصادياً واجتماعياً والاهتمام بالتخصيص نحو القطعات التي يمكن ان تسهم بزيادة الايرادات مستقبلاً.

٤-**الاستجابة للتقلبات الاقتصادية:** يمكن التقييم من تعديل السياسة المالية لتكون أكثر مرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية والدورات الركودية أو التضخمية.

٥-**دعم قرارات التخطيط المالي طويل الأجل:** يوفر التقييم معلومات موثوقة يمكن الاستناد إليها في رسم الاستراتيجية المالية.

سعر الصرف: – يُعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة وطنية مقومة بعملة أجنبية، أي عدد الوحدات النقدية من عملة ما اللازمة لشراء وحدة من عملة أخرى .أهميته تكمن في كونه قناة أساسية لربط الاقتصاد المحلي بالعالمي، حيث يؤثر على التجارة الخارجية، تكلفة الواردات، وتنافسية الصادرات**(Mishkin, 2019, p. 382)** .

أنواع سعر الصرف

- سعر صرف اسمي :النسبة المباشرة بين عملتين دون تعديل للتضخم.(Krugman et al., 2018, p. 456)
- سعر صرف حقيقي :يُعدَّل لاختلاف التضخم، يقيس القدرة التنافسية الحقيقية.
- نظام ثابت :يُحدده البنك المركزي بالتدخل.

- نظام عائم :يتحدد بالعرض والطلب في السوق.

أهمية سعر الصرف

يعد سعر الصرف عنصراً حاسماً في الاقتصاد الكلي لأنه يشكل حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث يحدد تكلفة الواردات وقيمة الصادرات، وبالتالي القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (Krugman et al., 2018, p. 456). كما يساهم في السيطرة على التضخم المستورد من خلال استقرار قيمة العملة، ويؤثر على تدفقات رأس المال الأجنبي والاحتياطيات النقدية. يعزز انخفاضه الصادرات ويقلل العجز التجاري، بينما يساعد ارتفاعه في خفض التضخم لكنه قد يضعف التصدير **(Mishkin, 2019, p. 385)**. من الناحية السياسية، يمكن البنك المركزي من تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار السعري عبر أنظمة الصرف الثابتة أو العائمة، مع مراعاة تأثيره على توزيع الدخل والاستثمار طويل الأمد **(Obstfeld & Rogoff, 1996, p. 620)**. في الاقتصادات النامية، يصبح سعر الصرف أداة استراتيجية لتنويع الإيرادات ومواجهة الصدمات الخارجية.

آثار سعر الصرف الاقتصادية

ارتفاعه يقلل التضخم المستورد لكنه يضر الصادرات، بينما انخفاضه يعزز التصدير لكنه يفاقم التضخم كما يؤثر أيضاً على الاستقرار المالي والاستثمار الأجنبي **(Obstfeld & Rogoff, 1996, p. 623)**

ثانياً: مفهوم التضخم واسبابه وانواعها واثاره الاقتصادية

مفهوم التضخم: – يعرف التضخم اقتصادياً بأنه الارتفاع المستمر والمفاجئ في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد معين على مدى فترة زمنية، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية. ويقاس التضخم عادةً باستخدام مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI)، حيث يعكس انخفاض الكمية النسبية من السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة **(Mishkin, 2019, p. 78)**.

أسباب التضخم: – ينبع التضخم من عوامل اقتصادية متعددة ومتشابكة، يمكن تصنيفها إلى فئات رئيسية تعكس ديناميكيات الطلب والعرض والعوامل النقدية والخارجية. تُعد هذه الأسباب محورية في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث تؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال آليات انتقالية مختلفة **(Blanchard, 2021, p. 345)**. فيما يلي تفصيل لأبرز هذه الأسباب بشكل منظم

١–**تضخم الطلب (Demand–Pull Inflation)**: يحدث عندما يفوق الطلب الكلي (يشمل الاستهلاك الخاص، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات) العرض الإجمالي المتاح في الاقتصاد، مما يدفع الأسعار للارتفاع تدريجياً. غالباً ما يرتبط هذا النوع بفترات الانتعاش الاقتصادي أو السياسات المالية التوسعية التي تزيد الإنفاق العام دون زيادة مقابلة في الإنتاج.

٢–**تضخم التكاليف (Cost–Push Inflation)**: ينشأ من ارتفاع تكاليف الإنتاج الأساسية، مثل الأجور، أسعار المواد الخام (كالنفط)، أو الطاقة، مما يجبر المنتجين على رفع أسعارهم للحفاظ على هوامش الربح. يُفاقم هذا السبب خلال دورات الضغط السعري أو الصدمات الخارجية كالحروب أو العقوبات الاقتصادية.

٣–**الإفراط النقدي (Monetary Excess)**: يلعب دوراً حاسماً وفقاً لنظرية الكمية النقدية (MV = PY)، حيث تتجاوز كمية النقود المتداولة (M) نمو الإنتاج الحقيقي (Y)، مما يؤدي إلى زيادة السرعة النقدية (V) أو ارتفاع الأسعار (P). يحدث هذا عادةً نتيجة تمويل العجز المالي بالطباعة النقدية أو خفض أسعار الفائدة بشكل مفرط.

٤–**الصدمات العرضية (Supply Shocks)**: تشمل اضطرابات في سلسلة التوريد، مثل نقص المعروض الزراعي، الكوارث الطبيعية، أو ارتفاع أسعار السلع العالمية، مما يقلص العرض الإجمالي فجأة ويرفع الأسعار بغض النظر عن الطلب.

٥–**انخفاض قيمة العملة (Currency Depreciation)**: يؤدي ضعف سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة الواردات، خاصة في الاقتصادات المفتوحة الاعتمادية على الاستيراد، مما ينقل التضخم المستورد إلى الأسعار المحلية ويُفاقم الضغوط التضخمية الداخلية.

تتفاعل هذه الأسباب غالباً معاً، مما يجعل السياسات المالية والنقدية أداة حاسمة في السيطرة عليها من خلال تعديل الإنفاق أو أسعار الفائدة أو سعر الصرف.

أنواع التضخم: – يصنف التضخم اقتصادياً حسب سرعة حدوثه وطبيعته إلى أربعة أنواع رئيسية تعكس درجة خطورته على الاستقرار الاقتصادي، وهي كالتالي **(Fischer et al., 1980, p. 112)**

١-**التضخم الزاحف (Creeping Inflation)**: يتميز بارتفاع معتدل في الأسعار بنسبة أقل من ٣٪ سنوياً، ويُعتبر صحياً للاقتصاد لأنه يحفز النشاط الاقتصادي والاستثمار دون التسبب في اضطرابات كبيرة في القوة الشرائية.

٢-**التضخم المتوسط (Moderate Inflation)**: يتراوح بين ٣٪ إلى ١٠٪ سنوياً، حيث يبدأ في التأثير سلباً على التخطيط الاقتصادي طويل الأمد، لكنه لا يزال قابلاً للسيطرة عبر السياسات النقدية والمالية التقليدية.

٣-**التضخم الراكد (Galloping Inflation)**: يصل إلى مستويات ١٠٪ إلى ٥٠٪ سنوياً، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة وتسارع دورة الضغوط السعرية، ويتطلب تدخلات حاسمة لاستعادة الاستقرار.

٤-**التضخم المفرط (Hyperinflation)**: يتجاوز ٥٠٪ شهرياً، ويُعد مدمراً للاقتصاد حيث ينهار النظام النقدي، وتنهار الادخار، وتتحول المعاملات إلى المقايضة أو العملات الأجنبية.

أما من حيث السبب فيُقسم التضخم إلى:

- تضخم طلبي (ناتج عن زيادة الطلب الكلي).
- تضخم تكلفي (مرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج).
- تضخم مختلط (مزيج من الاثنين).
- تضخم مستورد (الناتج عن انخفاض سعر الصرف وارتفاع تكلفة الواردات).

يعد هذا التصنيف أساسياً لاختيار الأدوات السياسية المناسبة لمكافحة كل نوع، سواء بالسياسة المالية (ضبط الإنفاق) أو النقدية (الفائدة وسعر الصرف).

<u>الآثار الاقتصادية للتضخم:</u> – يؤدي التضخم المعتدل إلى تحفيز الاستثمار بتقليل التكاليف النسبية للديون، لكنه يضعف القوة الشرائية خاصة للفئات الثابتة الدخل، ويزيد من عدم اليقين مما يثبط الاستثمار طويل الأمد أما التضخم المرتفع فيشوه التوزيع الدخل (ينتفع المدينون على حساب الدائنين)، يقلل الكفاءة في تخصيص الموارد، ويهدد الاستقرار المالي عبر ارتفاع تكاليف الاقتراض، مع تفاقم الفقر والبطالة في حال تحول إلى تضخم مفرط (**Dornbusch et al., 2011, p. 567**).

<u>ثالثاً: علاقة السياسة المالية وسعر الصرف بالتضخم</u>

تشكل السياسة المالية، من خلال الإنفاق العام والضرائب، أداة رئيسية للتأثير في الطلب الكلي؛ فالإنفاق التوسعي يرفع الطلب ويفاقم التضخم، بينما التقشفي يكبحه (**Blanchard, 2021, p. 345**). أما سعر الصرف فيعمل كقناة انتقالية حيث يؤدي انخفاضُهُ إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتضخُّمٍ مستورد، خاصة في اقتصاداتٍ مفتوحة كالعراق. تقييم أداء السياسة المالية يكشف مدى كفاءتها في ضبط الإنفاق لتجنُّب الإفراط النقدي، بينما يُ ُقيَّم تأثير سعر الصرف في منع انتقال الصدمات الخارجية إلى الأسعار المحلية (**Mishkin, 2019, p. 385**). التنسيق بينهما أمراً حاسم؛ فالإنفاق المرتفع مع صرف ضعيف يسرع التضخمَ، بينما الاستقرار المشترك يعزِز الاستقرارَ السعري. في النهاية، يساعِد هذا التقييم صانعَ القرارِ على اختيارِ أدواتٍ متوازنةٍ لتحقيقِ نموٍ دون تضخمٍ .

المبحث الثاني: مؤشرات السياسة المالية وسعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004 - 2024)

اولاً. <u>مؤشرات هيكلية الموازنة العامة وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي</u>

تعد المؤشرات الهيكلية للموازنة العامة من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء السياسة المالية لأي دولة، إذ إنها تعكس طبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة من جهة، وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. ويكمن جوهر هذه المؤشرات في كونها تقدم صورة كمية عن مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الايرادات العامة في تمويل النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار والنمو. وفي حالة الاقتصاد العراقي، قد اكتسبت هذه المؤشرات أهمية مضاعفة بعد عام (2003) نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاد وتبنيه نمطاً ريعياً يعتمد بصورة أساسية على العوائد النفطية.

١ – مؤشر نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي

يمثل هذا المؤشر أحد أهم الأدوات لقياس حجم ودور الحكومة للتأثير في الاقتصاد، فارتفاع هذه النسبة يعني أن الإنفاق الحكومي يشكل وزناً مؤثراً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما انخفاضها يعكس محدودية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وفي العراق، شهدت هذه النسبة تذبذبات واضحة نتيجة تقلب أسعار النفط، الأمر الذي انعكس مباشرة على قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام. وينظر إلى هذه النسبة كمقياس

مزدوج، فهي من جانب تعكس قوة الدور الحكومي في تحفيز النمو عبر الإنفاق الاستثماري، ومن جانب آخر قد تشير إلى تضخم الانفاق الحكومي، لاسيما إذا كان الإنفاق موجهاً نحو أبواب جارية غير منتجة **(Musgrave, 1989, p. 214)**وعند تحليل بيانات الجدول (3) للمدة (2004 – 2024)، يتضح أن هذا المؤشر اتسم بتقلبات واضحة تعكس الطبيعة الريعية والدورية للاقتصاد، ففي عام (2004) بلغت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (59.2%)، وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس محدودية حجم الناتج بعد عام (2003) مقابل حجم الإنفاق الحكومي الضروري لإعادة بناء مؤسسات الدولة، إلا أن هذه النسبة انخفضت تدريجياً إلى (35.3%) في عام (2007)، نتيجة نمو الناتج المحلي بوتيرة أسرع نسبياً من نمو الإنفاق الحكومي. ومع ارتفاع أسعار النفط في عام (2008)، ارتفعت النسبة مجدداً إلى (42.8%) ,وهذا يعني توسعاً مالياً مدفوعاً بارتفاع الإيرادات النفطية، الا أن الصدمة النفطية في عام (2009) لم تؤدي إلى انخفاض حاد في نسبة الإنفاق حيث كان بنسبة (42.6%)، بالرغم من تراجع الإيرادات، مما يشير إلى تبني سياسة مالية توسعية نسبياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ولو على حساب زيادة العجز.وفي المدة (2017 – 2015)، ومع انخفاض أسعار النفط، تراجعت النسبة إلى (33.4% , 36.2%)، مما يعني سياسة ضبط نسبي للإنفاق في ظل الضغوط المالية. أما في عام (2020)، ورغم جائحة كورونا، بلغت النسبة (34.6%)، وهو ما يدل على استمرار التزام الدولة بمستوى إنفاق معين رغم تقلص الناتج. اما في السنوات الأخيرة (2024 , 2023)، حيث ارتفعت النسبة مجدداً إلى (43.4% , 43.2%) على التوالي، وهو ما يعكس توسعاً مالياً واضحاً مدعوماً بتحسن الإيرادات النفطية. هذه المستويات المرتفعة نسبياً تشير إلى تعاظم دور الدولة في الاقتصاد، لكنها في الوقت ذاته قد تثير تساؤلات حول كفاءة تخصيص الموارد واستدامة هذا المستوى من الإنفاق. وهذا يشير، كلما ارتفعت هذه النسبة بصورة مستمرة، فان ذلك يدل على توسع دور القطاع العام. إلا أن الارتفاع إذا كان مرتبطاً بدورات أسعار النفط، فإنه يعكس نمطاً مالياً دوريا، أي أن السياسة المالية تتحرك مع الدورة الاقتصادية بدلاً من أن تعمل كمثبت تلقائي.

٢- مؤشر نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري خطوة تحليلية ضرورية، لأن الأثر الاقتصادي لكل منهما يختلف جذرياً.

- **نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي**

يتضح من الجدول أن الإنفاق الجاري يشكل الحصة الأكبر من الإنفاق الكلي طوال المدة، ففي عام (2004) بلغت نسبته (51.8%) من الناتج المحلي، وهو مستوى مرتفع جداً يعكس طبيعة إنفاق إعادة الإعمار والرواتب. ورغم انخفاضه إلى (29.4%) في عام (2007)، الا انه عاد ليتراوح بين (36% , 26%) خلال معظم السنوات اللاحقة, .في عام (2020)، ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (33.2%) في ظل الازمة وجائحة كورونا مما يعني المزيد من العجز المالي عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي. اما في عامي (2023 2024 ,) بلغت النسبة (36.1% , 35.8%) على التوالي. وهذا يعكس هيمنة النفقات التشغيلية (الرواتب، الدعم، والنفقات التحويلية) على هيكل الإنفاق العام. وهذا من ناحية الاستقرار الاقتصادي، فان ارتفاع الإنفاق الجاري يعزز الطلب الكلي قصير الأجل، لكنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة، مما قد يفاقم الضغوط التضخمية إذا لم يقابله توسع في العرض الكلي.

- **نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي**

أما الإنفاق الاستثماري، فهو المؤشر الأهم لقياس البعد التنموي للسياسة المالية. وقد بلغت نسبته (7.4%) في عام (2004) ثم تراجعت إلى (2.7%) في عام (2006)، حتى ارتفعت الى (14.8%) في عام (2013)، وهو أعلى مستوى خلال المدة وهذا الارتفاع يشير الى توجه توسعي نحو الاستثمار العام في ظل وفرة مالية. الا ان هذه النسبة قد انخفضت بشدة إلى (1.5%) في عام (2020)، وهو مستوى منخفض للغاية، يعكس ضغوط الأزمة المالية وتراجع القدرة التمويلية. اما في الأعوام الأخيرة (224 , 2023) نلاحظ قد استقرت النسبة عند (7.3%) وهو تحسن نسبي، لكنه لا يزال دون مستويات الذروة السابقة. وعليه يتضح مما سبق ان انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري مقابل ارتفاع الجاري يشير إلى اختلال هيكلي في هيكل الإنفاق، حيث يغلب الطابع الاستهلاكي على الطابع التنموي. وهذا يضعف قدرة السياسة المالية على تحقيق استقرار طويل الأجل قائم على النمو.**الجدول (1)الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2024)**

السنوات	الأنفاق الحكومي (مليون دينار)	النفقات الجارية (مليون دينار)	النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج	نسبة النفقات جارية الى	نسبة نفقات استثمارية الى

الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي %	المحلي الإجمالي %					
8=4/5*100	7=3/5*100	6	5	4	3	2	1
7.4	51.8	59.2	53,235,358	3,924,260	27,597,167	31,521,427	2004
5.1	36.8	41.9	73,533,598	3,765,018	27,066,124	30,831,142	2005
2.7	36.5	39.2	95,587,954	2,576,852	34,917,607	37,494,459	2006
5.9	29.4	35.3	111,455,813	6,588,511	32,719,837	39,308,348	2007
9.5	33.3	42.8	157,026,061	14,976,016	52,301,181	67,277,197	2008
7.4	35.2	42.6	130,643,200	9,648,658	45,941,063	55,589,721	2009
9.6	33.7	43.3	162,064,565	15,553,341	54,580,860	70,134,201	2010
8.2	28.0	36.2	217,327,107	17,832,114	60,925,554	78,757,668	2011
11.5	29.8	41.4	254,225,490	29,350,954	75,788,622	105,139,576	2012
14.8	28.8	43.5	273,587,529	40,380,750	78,746,805	119,127,555	2013
13.3	29.3	42.6	266,332,655	35,487,351	77,986,166	113,473,517	2014
9.5	26.6	36.2	194,680,971	18,564,676	51,832,838	70,397,514	2015
8.1	26.0	34.1	196,924,141	15,894,008	51,173,425	67,067,433	2016
7.3	26.1	33.4	225,722,375	16,464,461	59,025,654	75,490,115	2017
5.5	26.7	32.2	251,064,479	13,820,332	67,052,856	80,873,188	2018
8.8	31.6	40.5	276,157,867	24,422,590	87,300,932	111,723,522	2019
1.5	33.2	34.6	219,768,798	3,208,905	72,873,537	76,082,442	2020
4.4	29.7	34.2	301,152,818	13,322,973	89,526,686	102,849,659	2021
3.1	27.4	30.5	383,064,152	12,018,491	104,941,090	116,959,581	2022
7.3	35.8	43.2	330,046,390	24,192,859	118,242,777	142,435,636	2023
7.3	36.1	43.4	347,165,901	25,313,302	125,214,044	150,527,346	2024

المصدر:

- العمود (2,3,4) وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية، تقرير اقتصادي واحصائي، لسنوات متعددة.
- العمود (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقرير لسنوات متعددة.
- العمود (6,7,8) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (2,3,4).

• مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة والى الناتج المحلي الاجمالي

تعد الإيرادات الضريبية مؤشراً على مدى كفاءة النظام الضريبي، وقدرته على تعبئة الموارد المحلية بعيداً عن العوائد النفطية. ففي الدول النامية يشكل هذا المؤشر معياراً لقياس قدرة الدولة على فرض الضرائب وتحقيق العدالة الضريبية. كما أن ضعف الإيرادات الضريبية يؤدي إلى محدودية قدرة السياسة المالية على استخدام الضرائب كأداة استقرار اقتصادي، أو كوسيلة لإعادة توزيع الدخل،أما في العراق فإن ضعف هذه النسبة يعكس قصوراً في النظام الضريبي، سواء من حيث البنية التشريعية أو آليات الجباية أو الامتثال الضريبي. لذل يمثل مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة وإلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الكاشفة عن مدى كفاءة السياسة المالية في تعبئة الموارد الداخلية وتنويع مصادر التمويل. ويتضح من الجدول (6) أن هذه النسب قد ظلت متدنية على مدى العقدين الماضيين، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي، وضعف البنية المؤسسية للنظام الضريبي، بالإضافة إلى غياب الإصلاحات الجذرية في مجال السياسة المالية، لاسيما فيما يخص الجهاز الضريبي.حيث يتضح من الجدول (6) ان في عام (2004) بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة نحو (0.9%) وهي نسبة متدنية للغاية، في حين أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (0.6%) وفي المقابل، شكلت

الإيرادات النفطية ما نسبته (65.0%) من الإيرادات العامة، وهو ما يشير إلى أن الدولة كانت في بداية هذه المرحلة تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. وقد استمرت هذه السياسة خلال السنوات اللاحقة، إذ نلاحظ أنه في عام (2008) مثلًا، بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (98.1%) بينما كانت نسبة الإيرادات الضريبية لا تتجاوز(1.2%) من الإيرادات العامة و(0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشرات تؤكد استمرار ضعف الجباية الضريبية رغم النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنة الذي بلغ أكثر من (157,026,061) مليون دينار.وبعد عام (2014) بدأت بعض بوادر التحسن المحدود تظهر في مؤشرات الإيرادات الضريبية، وذلك تحت ضغط الأزمات المالية التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة، وخاصة في ألعامين (2017 , 2016). ففي عام (2017) ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة لتبلغ (6.6%) وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة، كما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي نحو (2.3%) ورغم أن هذه الأرقام الا انها تبقى متدنية، فإنها تعكس محاولات معينة للاتجاه نحو تعبئة الموارد غير النفطية، سواء من خلال فرض ضرائب ورسوم جديدة أو عبر تشديد إجراءات التحصيل. ومع ذلك، بقيت هذه المحاولات غير كافية لإحداث تحول هيكلي في النظام الضريبي، إذ عادت هذه النسب للانخفاض بعد عام (2018) حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (2.0%) في عام (2022) فقط، في حين كانت نسبة الإيرادات النفطية قد ارتفعت مجدداً لتبلغ (95.0%) من الإيرادات العامة.كما نلاحظ أنه في عام (2023) ورغم الارتفاع النسبي في الإيرادات الضريبية إلى (4,925,622) مليون دينار، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت عند حدود (1.5%) فقط، وهي نسبة ضئيلة جدًا، مقارنة بقدرة الاقتصاد العراقي على توليد إيرادات ضريبية أعلى بكثير، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حجم النتاج المحلي الإجمالي الذي بلغ أكثر من (330,046,390) مليون دينار في نفس العام. ويشير هذا التفاوت إلى فجوة كبيرة بين الإمكانات الاقتصادية المتاحة، وقدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية من خلالها، وهو ما يعود في جانب منه إلى ضعف البنية الضريبية، وتفشي التهرب الضريبي، وغياب العدالة في النظام الضريبي، إضافة إلى ضعف كفاءة أداء السياسة المالية.الجدول (2)الإيرادات النفطية والضريبية ونسبتها الى الإيرادات العامة والى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2024)

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي%
1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	32,988,850	21,434,206	294,900	53,235,358	0.9	0.6	65.0	40.3
2005	40,435,740	28,336,608	622,000	73,533,598	1.5	0.8	70.1	38.5
2006	49,055,545	48,641,120	110,241	95,587,954	0.2	0.1	99.2	50.9
2007	54,964,850	50,747,131	1,228,336	111,455,813	2.2	1.1	92.3	45.5
2008	80,641,041	79,131,752	985,837	157,026,061	1.2	0.6	98.1	50.4
2009	55,243,527	51,719,059	934,809	130,643,200	1.7	0.7	93.6	39.6
2010	70,178,223	66,819,670	952,573	162,064,565	1.4	0.6	95.2	41.2
2011	108,807,390	98,090,214	901,418	217,327,107	0.8	0.4	90.2	45.1
2012	119,817,222	116,597,076	1,397,542	254,225,490	1.3	0.6	97.3	45.9
2013	113,840,076	110,677,542	1,536,306	273,587,529	1.3	0.6	97.2	40.5
2014	97,618,556	96,072,410	1,402,226	266,332,655	1.4	0.5	98.4	36.1
2015	66,470,251	51,312,621	1,621,417	194,680,971	2.4	0.8	77.2	26.4

22.5	81.4	1.7	6.0	196,924,141	3,260,381	44,267,063	54,409,269	2016
28.8	84.0	2.3	6.6	225,722,375	5,103,292	65,071,929	77,422,172	2017
38.1	89.7	1.6	3.8	251,064,479	4,037,630	95,619,820	106,569,833	2018
35.9	92.2	1.1	2.8	276,157,867	2,989,538	99,216,318	107,566,993	2019
24.8	86.2	1.8	6.2	219,768,798	3,891,227	54,448,514	63,199,689	2020
31.6	87.3	1.2	3.3	301,152,818	3,614,158	95,270,298	109,081,463	2021
40.1	95.0	0.8	2.0	383,064,152	3,191,845	153,623,277	161,697,436	2022
37.7	91.7	1.5	3.6	330,046,390	4,925,622	124,428,747	135,681,266	2023
36.7	90.6	1.1	2.8	347,165,901	3,927,673	127,536,400	140,774,106	2024

المصدر:

- العمود (2,3,4) وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية، ودائرة المحاسبة، تقرير لسنوات متعددة.
- العمود (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقرير سنوات متعددة.
- العمود (6,7,8,9,) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (2,3,4,5).

ثانياً:- مؤشر استقرار المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

يعد استقرار المستوى العام للأسعار من أبرز المؤشرات التي يستدل بها على الاستقرار الاقتصادي، إذ إن التضخم المفرط أو الانكماش الحاد، يؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي ويضعف ثقة الأفراد والمستثمرين بالاقتصاد الوطني. ومن خلال البيانات الخاصة بتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة (2004-2024) يتضح أن الاقتصاد العراقي مر بمراحل مختلفة من حيث اتجاهات الأسعار ومستوى التضخم. ففي السنوات الأولى بعد عام (2003) ولا سيما خلال المدة (2005-2007) شهد العراق معدلات تضخم مرتفعة جداً تجاوزت أكثر من (50%) في عام (2006) ويعزى هذا الارتفاع الكبير وكما موضح في الجدول (13) إلى زيادة عرض النقد من (14,659,350) مليون دينار في عام (2005) الى (26,950,216) مليون دينار، بسبب سياسة التمويل بالعجز من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي، وبالتالي تحمل هذا العبء السلطة النقدية من خلال سياسة التعقيم النقدي لتفادي التضخم، بسبب سياسة التوسع في الانفاق الحكومي. هذا الوضع مثل مرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي، اتسمت بضعف الثقة في العملة المحلية وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين، فضلاً عن التغير الوضع الاقتصادي الذي حصل في العراق بعد عام (2003). الا ان الأمر اختلف ابتداءً من عام (2008) إذ بدأت معدلات التضخم تتراجع بشكل واضح، وتراوحت بين (2% 6% -) تقريباً خلال المدة (2010-2013) وهو ما يعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ضبط عرض النقد وتعزيز الاستقرار النقدي، مستفيدة من الوفرة في الإيرادات النفطية، التي سمحت بتكوين احتياطيات أجنبية ساعدت على تثبيت سعر الصرف ودعم الاستقرار العام للأسعار. أما خلال المدة (2019 - 2014) فقد اتسم الاقتصاد العراقي بقدر من الاستقرار السعري، إذ انخفض التضخم إلى مستويات منخفضة جداً، بل سجل معدلاً سالباً بنسبة (0.2%-) في عام (2019) بما يشير إلى حالة انخفاض نسبي او شبه استقرار للطلب الكلي، وهذا الاستقرار النسبي لم يكن دليلاً على قوة النشاط الاقتصادي بقدر ما كان انعكاساً لتراجع معدلات الاستثمار، واعتماد الأسواق على الاستيراد بشكل كبير مما جعل الأسعار المحلية مرتبطة بالأسعار العالمية أكثر من ارتباطها بالإنتاج المحلي.ومع بداية جائحة كورونا عام (2020) استمر التضخم عند مستوى منخفض بنسبة (0.6) نتيجة ضعف الطلب الكلي، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، الا أن عام (2021) شهد ارتفاع في معدل التضخم حيث تجاوز (6%) بسبب قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، مما أدى إلى ارتفاع كلفة الاستيراد وانعكس ذلك مباشرة على المستوى العام للأسعار. وبعد ذلك بدأت معدلات التضخم بالتراجع التدريجي لتستقر بين (5% - 2%) خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في الاستقرار النقدي مع عودة النشاط الاقتصادي الى التعافي بشكل أفضل. بصورة عامة يمكن القول إن مسار التضخم في العراق خلال المدة (2004-2024) عكس بوضوح أثر التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، إذ كانت فترات التضخم المرتفع مرتبطة بالتوسع المالي وضعف السيطرة النقدية، في حين مثلت فترات الاستقرار انعكاساً لتحسن أدوات البنك المركزي وقدرته على ضبط عرض النقد وتثبيت سعر الصرف. ومع ذلك فإن اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية جعلا مستوى الأسعار عرضة للتقلبات الخارجية. **جدول (3) معدلات التضخم في العراق للسنوات (2004-2024)**

السنوات	الانفاق الحكومي مليون دينار	عرض النقد الواسع (MS 2) مليون دينار	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %	سنوات الاساس
1	2	3	4	5	6
2004	31,521,427	11,498,184	8,599.7	-	(1993 = 100)
2005	30,831,142	14,659,350	12,073.8	40.4	
2006	37,494,459	21,050,249	18,500.8	53.2	
2007	39,308,348	26,950,216	24,205.5	30.8	(2007=100)
2008	67,277,197	34,920,294	24,851.3	2.7	
2009	55,589,721	45,438,029	-	-	
2010	70,134,201	60,386,882	125.1	2.5	
2011	78,757,668	72,178,596	132.1	5.6	
2012	105,139,576	75,465,486	140.1	6.1	(2012=100)
2013	119,127,555	87,679,914	142.7	1.9	
2014	113,473,517	90,728,318	145.9	2.2	
2015	70,397,514	84,527,015	148.0	1.4	
2016	67,067,433	90,466,058	104.1	0.5	
2017	75,490,115	92,857,604	104.3	0.2	
2018	80,873,188	95,391,383	104.7	0.4	
2019	111,723,522	103,441,377	104.5	-0.2	
2020	76,082,442	119,907,536	105.1	0.6	
2021	102,849,659	139,886,023	111.5	6.1	
2022	116,959,581	168,291,286	117.0	4.9	(2022=100)
2023	142,435,636	180,976,217	122.2	4.4	
2024	150,527,346	174,812,783	107.1	2.6	

المصدر: العمود (2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، تقرير لسنوات متعددة.

-(3,4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والإيحاء، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

-العمود (5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (4).

-سنة (2009) غير متوفرة ضمن بيانات البنك المركزي.

شكل (1)تطور معدل التضخم السنوي في العراق للمدى (2004-2024)

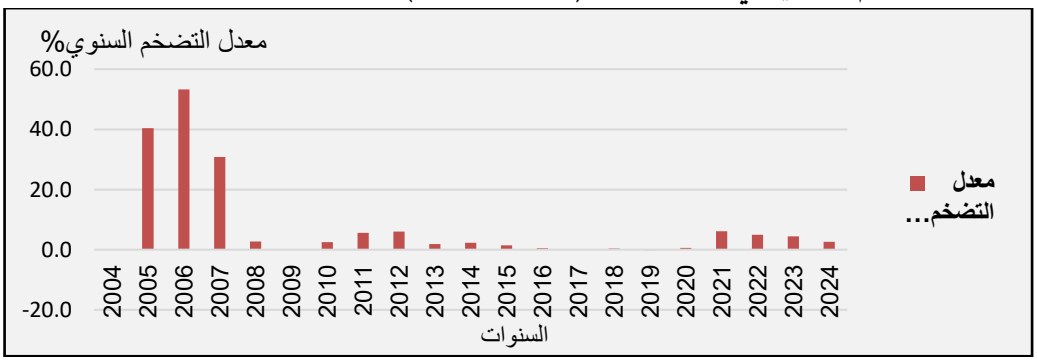

المصدر من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثاً: مؤشر سعر الصرف وأهميته في الاستقرار الاقتصادي

يظهر تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة (2004–2024) ملامح أساسية لمسار الاستقرار النقدي الذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، حيث يمكن تقسيم هذه المدة إلى عدة مراحل تعكس تأثير كل من السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي والعوامل الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالاقتصاد النفطي.ففي المرحلة الأولى (2004–2006) كان سعر الصرف يميل إلى الاستقرار النسبي مع بقاءه ضمن حدود (1.467 – 1,453) دينار للدولار الواحد، وهو ما يعكس بداية إعادة بناء النظام النقدي والمالي بعد عام (2003) حيث ركز البنك المركزي على إدارة المعروض النقدي والاحتياطيات الأجنبية لتثبيت قيمة الدينار ومنع حوث التضخم.أما في المرحلة الثانية (2007–2009) فقد شهد الدينار تحسناً واضحاً أمام الدولار، حيث انخفض السعر من (1.467) الى (1.170) دينار، أي بنسبة انخفاض كبيرة بلغت (14.5%–) في عام (2007) ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي عززت من حجم الاحتياطيات الأجنبية، مما مكن البنك المركزي من التدخل بقوة في سوق الصرف ودعم قيمة الدينار. من خلال نافذة بيع العملة، هذه المرحلة عكست نجاح السياسة النقدية في السيطرة على التضخم والسيطرة على الضغوط السعرية، مما ساعد على تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ثم جاءت المرحلة الثالثة للمدة (2019 – 2010) التي يمكن وصفها بمرحلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي الممتد، حيث استقر سعر الصرف عند مستويات (1.190 – 1.166) دينار للدولار تقريباً. هذا الثبات على مدى يقارب عقداً كاملا مما يعكس توجه البنك المركزي العراقي إلى اعتماد سياسة تثبيت سعر الصرف كأداة رئيسية للاستقرار الاقتصادي. وقد ساعد هذا الاستقرار في تعزيز الثقة بالدينار العراقي وتقليل ظاهرة "الدولرة"، كما ساهم في توفير بيئة نقدية مستقرة نسبيا شجعت على النشاط التجاري والاستثماري.الا أن الصدمة الكبرى ظهرت في المرحلة الرابعة، وتمثلت بالمدة (2021–2020) إذ تزامنت أزمة جائحة كورونا مع انهيار أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى ضغوط شديدة على الموازنة العامة وعلى الاحتياطيات الأجنبية للعراق. وكنتيجة لذلك، لجأت الحكومة إلى قرار تخفيض قيمة الدينار بشكل رسمي في عام (2021) حيث ارتفع سعر الصرف من (1.221) الى (1.460) دينار للدولار، أي بزيادة بلغت حوالي (19.6%) هذا التخفيض كان يهدف إلى زيادة الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار من خلال تحويل العوائد النفطية بالدولار، إلا أن أثره المباشر كان ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (6.1%) في عام (2021) وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين، وهو ما انعكس سلباً على مستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.وفي المرحلة الأخيرة (2024–2022) شهد الدينار نوعاً من التحسن التدريجي، حيث استقر في البداية عند (1.460) دينار في عام (2022) ثم تحسن حتى وصل في عام (2024) إلى (1.310) دينار ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط مجددا بعد عام (2021) وزيادة الإيرادات النفطية التي عززت احتياطيات البنك المركزي ومكنته من التدخل للحفاظ على قيمة الدينار. وهنا يظهر دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، لذا فأن هذه المرحلة أظهرت بوضوح مدى اعتماد استقرار سعر الصرف والنظام النقدي ككل على تطورات سوق النفط العالمية والسياسة الحكيمة للبنك المركزي.وبشكل عام يمكن القول إن استقرار سعر الصرف أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خلال المدد التي تمكن فيها البنك المركزي من شبه تثبيت السعر (2019–2010)، حيث انعكس ذلك في الحد من التضخم، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وهو ما وفر بيئة داعمة للنمو الاقتصادي النسبي. في المقابل فإن الصدمات التي شهدها سعر الصرف خاصة عندما كان في عام (2020) سعر الصرف (1,221) ثم ارتفع في عام (2021) الى (1,460) أظهرت مدى الاعتماد على الإيرادات النفط، مما أدى إلى ضعف النمو الحقيقي وارتفاع التضخم.إن هذا التطور التاريخي لسعر الصرف، يبين بوضوح أن العراق اعتمد بصورة كبيرة على سعر الصرف كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكنه لم ينجح في تحقيق تنويع اقتصادي يقلل من تبعية الاقتصاد للتقلبات النفطية. وبالتالي فإن أي اختلال في أسعار النفط أو في تدفق الإيرادات الأجنبية يؤدي مباشرة إلى اضطراب في سعر الصرف، بما ينعكس سلباً على التضخم والنمو والاستقرار الاقتصادي.**جدول (4)تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي في العراق للمدة (2004–2024)**

السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	معدل التغير السنوي لسعر الصرف %	**معدل التضخم السنوي %**
1	2	3	4
2004	1,453	-	-
2005	1,469	1.1	40.4
2006	1,467	−0.1	53.2
2007	1,255	−14.5	30.8

2.7	−4.9	1,193	2008
-	−1.9	1,170	2009
2.5	0.0	1,170	2010
5.6	0.0	1,170	2011
6.1	−0.3	1,166	2012
1.9	5.7	1,232	2013
2.2	−3.4	1,190	2014
1.4	0.0	1,190	2015
0.5	0.0	1,190	2016
0.2	0.0	1,190	2017
0.4	0.0	1,190	2018
−0.2	0.0	1,190	2019
0.6	2.6	1,221	2020
6.1	19.6	1,460	2021
4.9	0.0	1,460	2022
4.4	−9.2	1,326	2023
2.6	−1.2	1,310	2024

المصدر:

-العمود (2,4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والإيحاء، النشرة السنوية لسنوات متعددة.

-العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (2).

المبحث الثالث: أهمية علاقة السياسة المالية وسعر الصرف بالتضخم

يبين الجدول (5) تطور مجموعة من المتغيرات المالية والنقدية الرئيسة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2024 – 2004)، وهي النفقات العامة والإيرادات الضريبية وسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، كذلك الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم السنوي. وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة طبيعة العلاقة التفاعلية بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومستوى الاستقرار الاقتصادي.

أولا: – يلاحظ الاتجاه التصاعدي الواضح في حجم النفقات العامة، إذ ارتفعت من (31,521,427) مليون دينار في عام (2004) إلى (150,527,346) مليون دينار في عام (2024)، ويعكس هذا الارتفاع توسعا ماليا كبيراً، حيث ارتبط في جانب منه بارتفاع الإيرادات النفطية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تزايد الالتزامات التشغيلية للدولة، لا سيما الرواتب والدعم والنفقات الجارية. غير أن هذا التوسع لم يكن مستقراً، إذ شهدت النفقات تقلبات حادة في بعض السنوات، كما في الأعوام (2009) بمبلغ (55,589,721) مليون دينار وعام (2015) بمبلغ (70,397,514) مليون دينار وعام (2020) بمبلغ (76.082.44) مليون دينار، وهي سنوات ارتبطت بصدمات داخلية وخارجية تمثلت في انخفاض أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية والمالية، مما يعكس ضعف الإداء المالي للسياسة المالية واعتمادها العالي على مورد واحد المتمثل بالقطاع النفطي.

ثانياً: – ان بيانات الإيرادات الضريبية تعبر عن ضعف واضح في دور الضرائب كمصدر تمويلي للموازنة العامة، اذ انها كانت عند مستويات متدنية جدا في السنوات الأولى لاسيما خلال المدة (2006 – 2004) حيث لم تتجاوز الواحد ترليون دينار، ورغم الزيادة العددية المسجلة بعد عام (2015) حيث بلغت الإيرادات الضريبية في عام (2016) بمبلغ (3,260,381) مليون دينار، على الرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية في عام (2017) الى (5,103,292) مليون دينار الا نها بقيت محدودة قياسا بحجم النفقات العامة، مما يدل على محدودية كفاءة النظام الضريبي

وضعف القاعدة الضريبية، إضافة إلى انتشار الإعفاءات والتهرب والتجنب الضريبي. وهذا الخلل البنيوي في جهاز الضريبي يضعف قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويجعل الإنفاق العام شديد الحساسية للتقلبات النفطية.

ثالثاً: – تظهر البيانات تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ودور السياسة النقدية في احتواء التضخم الناتج عن التوسع في الانفاق العام. فقد شهد سعر الصرف تقلبات واضحة في السنوات الأولى المتمثلة بالمدة (2007 – 2004) والتي تزامنت مع معدلات تضخم مرتفعة جدا تجاوزت (50%) في عام (2006) نتيجة ضعف السيطرة على عرض النقود وارتفاع الإنفاق العام وقيود العرض او الإنتاج المحلي والاعتماد على السلع المستوردة. ومع اعتماد سياسة تثبيت نسبي لسعر الصرف خلال الأعوام (2019 , 2009) عند حدود (1.190 , 1.170) دينار للدولار، انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات متدنية، بل وسالبة فـي عام (2019) بنسبة (0.2–) وهذا يعكس نجاحا نسبيا للسياسة النقدية في امتصاص آثار الاختلالات المالية. الا ان تعديل سعر الصرف في عام (2021) إلى نحو (1.460) دينار لكل دولار، لغرض معالجة العجز المالي، قد أدى إلى عودة الضغوط التضخمية، حيث ارتفع معدل التضخم في عام (2021) إلى أكثر من (6%) وهو ما يؤكد حساسية المستوى العام للأسعار تجاه قرارات السياسة النقدية، ولا سيما في اقتصاد يعتمد بدرجة عالية على الاستيراد.

رابعاً: – كما يتضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الاتجاه العام للأسعار، إذ سجل ارتفاعا مستمرا على المدى الطويل، مع فترات استقرار نسبي خلال المدة (2020 – 2010) ثم تسارع ملحوظ، ففي عام (2020) كان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (105.1) ثم أصبح (122.2) في عام (2023) وهذا يعكس الأثر التراكمي للتوسع المالي، وتغيرات سعر الصرف، وضعف الطاقة الإنتاجية المحلية.

خامساً: – من خلال الربط بين المتغيرات، يتضح أن السياسة المالية في العراق اتسمت بطابع توسعي غير منضبط في أغلب السنوات، في ظل ضعف الإيرادات الضريبية، الأمر الذي وضع عباً متزايدا على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار السعري عبر أداة سعر الصرف. وقد أدى هذا الاختلال في تنسيق السياسات إلى جعل الاستقرار الاقتصادي رهينا بعوامل خارجية، ولا سيما أسعار النفط، بدلا من اعتماده على أسس داخلية.

جدول (5)إثر الانفاق العام والضرائب على التضخم في العراق للمدة (2024–2004)

السنوات	النفقات العامة (مليون دينار)	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
1	2	3	4	5	6
2004	31,521,427	294,900	1,453	8,599.7	
2005	30,831,142	622,000	1,469	12,073.8	40.4
2006	37,494,459	110,241	1,467	18,500.8	53.2
2007	39,308,348	1,228,336	1,255	24,205.5	30.8
2008	67,277,197	985,837	1,193	24,851.3	2.7
2009	55,589,721	934,809	1,170	-	-
2010	70,134,201	952,573	1,170	125.1	2.5
2011	78,757,668	901,418	1,170	132.1	5.6
2012	105,139,576	1,397,542	1,166	140.1	6.1
2013	119,127,555	1,536,306	1,232	142.7	1.9
2014	113,473,517	1,402,226	1,190	145.9	2.2
2015	70,397,514	1,621,417	1,190	148.0	1.4
2016	67,067,433	3,260,381	1,190	104.1	0.5
2017	75,490,115	5,103,292	1,190	104.3	0.2
2018	80,873,188	4,037,630	1,190	104.7	0.4
2019	111,723,522	2,989,538	1,190	104.5	−0.2
2020	76,082,442	3,891,227	1,221	105.1	0.6
2021	102,849,659	3,614,158	1,460	111.5	6.1

4.9	117.0	1,460	3,191,845	116,959,581	2022
4.4	122.2	1,326	4,925,622	142,435,636	2023
2.6	107.1	1,310	3,927,673	150,527,346	2024

المصدر:

- العمود (2,3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، التقرير الاقتصادي لسنوات متعددة.
- العمود (4,5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والإيحاء، النشرة السنوية لسنوات متعددة.
- العمود (6) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (5).

أولاً: الاستنتاجات

١. وجود تأثير واضح للسياسة المالية في معدلات التضخم يتبين أن التوسع في الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق الجاري، كان من العوامل التي أسهمت في زيادة الضغوط التضخمية في بعض السنوات، خاصة في ظل ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية.

٢. سعر الصرف يمثل أداة رئيسة في احتواء التضخم في العراق أظهرت التجربة الاقتصادية أن استقرار سعر الصرف الذي يتبعه البنك المركزي العراقي أسهم بدرجة كبيرة في الحد من انتقال التضخم المستورد، نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل واسع على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي.

٣. ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يقلل من فاعلية السيطرة على التضخم يتضح أن فاعلية السياسة المالية وسعر الصرف في الحد من التضخم تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، إذ إن التوسع المالي غير المنضبط قد يحد من جهود السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري.

٤. الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي تزيد من حساسية التضخم للصدمات الخارجية إن الاعتماد الكبير على العوائد النفطية وتقلباتها، إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، يجعل معدلات التضخم في العراق أكثر تأثراً بالتقلبات الخارجية وبالتغيرات في سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات

١. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ضرورة تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بما يضمن انسجام السياسات الاقتصادية الكلية، بما يسهم في تقليل الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار السعري.

٢. ترشيد الإنفاق العام وإعادة هيكلته يوصى بإعادة هيكلة الإنفاق العام باتجاه زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج وتقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري، لما لذلك من دور في الحد من الضغوط التضخمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣. الحفاظ على استقرار سعر الصرف الاستمرار في تبني سياسات نقدية تسهم في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، نظراً لأهمية هذا الاستقرار في تقليل التضخم المستورد والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

٤. تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الاستيراد ضرورة تبني سياسات اقتصادية تدعم تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي، مما يسهم في تقليل أثر الصدمات الخارجية وسعر الصرف في معدلات التضخم.

ثالثاً: المصادر

١-وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مدير الحسابات القومية، لسنوات مختلفة. (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)

٢-وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ، تقرير اقتصادي لسنوات متعددة. (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)

٣-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرة لسنوات متعددة.

4- Auerbach, A. J. (2009). Long-Term Objectives for Government Debt. In J. Frankel & C. Reinhart (Eds.), The Future of Public Debt. NBER Conference Report

5- Blanchard, O. (2021). Macroeconomics (8th ed., Global Edition). Pearson,

6- Borjas, George J. (2016). Labor Economics (7th ed.). New York: McGraw-Hill Education.

7- Fischer, S., & Modigliani, F. (1980). Macroeconomics: Theory and policy. Little, Brown and Company, p. 112.

8- IMF. (2014). World Economic Outlook: Recovery Strengthens, Remains Uneven. Washington, DC: International Monetary Fund.
9- Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan
10- Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). International economics (10th ed.). Pearso
11- Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th ed.). Pearson, p. 78.
12- Mitchell ،W. ،& Muysken ،J. (2008). Full Employment Abandoned: Shifting Sands and Policy Failures. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing
13- Musgrave, Richard A., and Peggy B. Musgrave. Public Finance in Theory and Practice. 5th ed. New York: McGraw-Hill, 1989.
14- Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of international macroeconomics. MIT Press
15- Rosen, H. S., & Gayer,2014 Rosen, H. S., & Gayer, T. Public finance (10th ed.). (2014). New York, NY: McGraw-Hill Education.,